

لماذا لا نرى ثمار النمو؟

٢٠٢٢/٢/٢٥

لماذا لا نرى نحن المواطنين ثمار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي تحققت مصر خلال السنوات الأخيرة؟!

هذا السؤال يشغل بال الكثيرين كلما حققت مصر معدلات نمو عالية، وبدأ يعود للمقدمة من جديد عقب اعلان الحكومة أن متوسط معدل النمو خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٢١ بلغ ٩٪ وأنه أعلى معدل يتحقق منذ أكثر من ٢٠ عامًا، كما تم تحقيق معدل نمو بلغ ٨.٣٪ خلال الربع الثاني من العام المالي الحالي، وأنه من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ما بين ٦.٢٪ إلى ٦.٥٪ بنهاية العام الحالي، ليكون من أعلى معدلات النمو التي سبق توقعها، حيث تخطى توقعات المؤسسات الدولية لمعدلات النمو خلال هذا العام

إن هناك أسبابا كثيرة لعدم شعور المواطنين بانعكاس معدلات النمو على حياتهم اليومية، أهمها الزيادة السكانية الرهيبة التي تحدث بمصر، فقد حذر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من استمرار المستويات المرتفعة للإنجاب التي تبلغ ٢.٩ طفل لكل سيدة، وأن ذلك سيؤدي إلى زيادة عدد سكان مصر إلى ١٢٤ مليون نسمة في عام ٢٠٣٢، مقابل ١١٧ مليون نسمة إذا انخفضت مستويات الإنجاب إلى ١.٦ طفل لكل سيدة، كما ذكر الجهاز أن مصر حققت زيادة سكانية قدرها مليون نسمة (الفرق بين أعداد المواليد والوفيات) خلال ٢٣٢ يوماً أي ٧ شهور و٢٢ يوماً، بمعدل ٤٣١٠ نسمات في اليوم أو (١٧٩.٦) فرد كل ساعة، أي (٣) أفراد كل دقيقة، بواقع مولود كل ٢٠ ثانية تقريباً.

ويمكن معرفة تأثير ذلك إذا علمنا أن ما حققته مصر من زيادة سكانية خلال أقل من ٨ شهور يقترب من عدد مواطني دولة عربية شقيقة، وضعف العدد بدولة عربية شقيقة أخرى، ويمثل ٤ أضعاف مواطني دولة عربية شقيقة ثالثة، وهذه الدول غنية بالبتروول والغاز الطبيعي، فإذا فرضنا أن الدولة الأولى قررت دعم كل فرد من مواطنيها « ١.٥ مليون نسمة » بمبلغ يعادل ١٠ آلاف جنيه في السنة، فإن التكلفة تبلغ ١٥ مليار جنيه في السنة، وإذا ضاعفت الدعم الى ما يعادل ٢٠ ألف جنيه للفرد في السنة ستصل التكلفة الى ٣٠ مليار جنيه.

ورغم أن مصر تدعم مواطنيها بمئات المليارات من الجنيهاات سنوياً، إلا أن المواطن لا يشعر بذلك بسبب الزيادة السكانية، فمخصصات دعم المحروقات بمصر بلغت العام الماضي ٣٢١ مليار جنيه، بينما فاتورة دعم الغذاء فقط بلغت العام الماضي ٨٩ مليار جنيه